الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-08/03(09/23)/07-خ(11078)

كلمة

معالي الدكتور ريـــاض المالكـــي

وزير الخارجية والمغتربين - دولة فلسطين

أمام

الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري للحوار السياسي العربي الياباني

القاهرة:

الثلاثاء 5 سبتمبر/ايلول 2023

دولة فلسطين
وزارة الخارجية والمغتربين
قطاع العلاقات الثنائية
لشؤون آسيا، افريقيا واستراليا

معالي الأخ سامح شكري، رئيس مجلس جامعة الدول العربية؛ وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة
معالي السيد يوشيماسا هاياشي، وزير خارجية اليابان
معالي الأخ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية
معالي الأخوة وزراء الخارجية وممثلي الدول
السيدات والسادة الحضور

يطيب لنا أن نشارككم في الاجتماع الوزاري الثالث للحوار السياسي العربي الياباني، بتنظيم مُقدّر من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي يعكس الرغبة العربية اليابانية المشتركة بتعزيز أواصر الصداقة التاريخية من خلال هذا المنتدى، والارتقاء بالتعاون العربي الياباني المشترك الى مستويات استراتيجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية والعلمية، وغيرها.
يأتي هذا الحوار ونحن على قناعةٍ تامة بأهميته في تعزيز تفاهم عربي ياباني أفضل حول القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ظل الظروف الراهنة والتحديات التي تواجه العالم أجمع، وانطلاقاً من أهمية اليابان كبلد فاعل دولياً، وقوة اقتصادية عالمية ونموذجاً حضارياً في التزامه بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وقيم العدالة الإنسانية.

وعليه، أجدد شكري لكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء، وأؤكد أهمية انعقاده بشكل دوري، وأرحب بمعالي وزير الخارجية الياباني الصديق يوشيماسا هاياشي، في هذا الحوار الهام، وأود ان اتقدم باشكر اليابان على الموافقة المكتوبة التي تقدمت بها الى كافة الدول الدولية بخصوص ان لا يستثنى عمل اي دولة في فلسطين .
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،

يأتي انعقاد الحوار السياسي العربي الياباني لهذا العام والشعب الفلسطيني يَمُر بظروف أكثرَ تعقيداً مما مضى، حيث يواجه حملة عدوانية شرسة وممنهجة تستهدف أرضنا وحياة شبابنا ونسائنا وأطفالنا، بقيادة حكومة الاحتلال الإسرائيلي الأشد تطرفاً ويمينية، والتي تتنكر من جهة لأي مسار سياسي يُنهي الاحتلال،

تلفون:2943140/42/41 فاكس : 2943165/7/6/8 بريد الكتروني: archive@mofa.pna.ps
صفحة الكترونية WWW.MOFA.PNA.PS

دولة فلسطين

وزارة الخارجية والمغتربين

قطاع العلاقات الثنائية

لشؤون آسيا، افريقيا واستراليا

ويُفضي لتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، وتُمعن من جهة أخرى في تأسيس نظام استعماري عنصري يهدف إلى تكريس الاحتلال وتصفية أي فرصة للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، هذه الحكومة التي تدعو وتُحرض صراحةً وباستمرار على قتل الفلسطينيين وإبادة قرى وبلدات فلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وتطلعاته، وليس أدلّ على ذلك من سيل التصريحات العنصرية التحريضية التي يُطلقها أعضاء الحكومة الإسرائيلية أمثال سموتريتش وبن غفير والتي كان آخرها، تفاخُر بن غفير بكل حقدٍ وكراهية بأنّ حرية التنقل للمواطن اليهودي في الضفة الغربية أهم من حرية تنقُّل الفلسطينيين.

لقد شهدتُم ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في جنين ونابلس وغزة وغيرها من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية من حروب وعدوانية وحصار واعتداءات متواصلة ومتكررة على مرأى ومسمع العالم أجمع، ناهيك عن المخططات الإسرائيلية الاستعمارية لضم الأرض الفلسطينية بالقوة، كما وأنها ماضية في انتهاكاتها وممارساتها العنصرية الممنهجة بحق القدس ومقدساتها، والهادفة لطمس هوية المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها الديمغرافية، ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، ما يُشكل دعوة صريحة لحرب دينية سينطوي عليها عواقب وخيمة.

هذا وتستمر الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة ~~بالسيطرة على مواردنا الطبيعية، وفرض إجراءات مالية عقابية مما يحد من أداء الحكومة الفلسطينية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مواطنيها، ومواصلة~~ حملات الإعدامات الميدانية، والاعتداءات، والتدمير، والاستفزاز والتحريض من قبل عصابات المستوطنين المتطرفين والإرهابيين المدججين بالسلاح، وبحماية من جيش الاحتلال الإسرائيلي. ~~ووفق تقارير منظمات حقوق الانسان فقد شهد النصف الأول من هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في اعتداءات المستوطنين بلغت ما يزيد عن 600 اعتداء، علماً بأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ ما يقارب 750 ألف مستوطن انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر قيام المحتل بنقل جزء من سكانه الى الأرض التي يحتلها.~~

هذا بالإضافة الى الوضع الانساني المتدهور في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية والتهديد بحروب تدميرية جديدة واستمرار الحصار غير القانوني والجائر منذ ما يُقارب العقدين من الزمان ومعاناة حوالي

دولـة فلسـطين

وزارة الخارجيةوالمغتربين

قطاع العلاقات الثنائية

لشؤون آسيا، افريقيا واستراليا

5100 أسير ومعتقل من بينهم أطفال ونساء وشيوخ في سجون الاحتلال، وما يتعرضون له من اضطهادٍ وقمعٍ وتنكيل.

إن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تتمادى بانتهاكاتها وجرائمها الممنهجة وممارساتها أحادية الجانب، في ظل غياب المساءلة والمحاسبة الدولية، ما يدفعها باستمرار على أنتعطي نفسها الحق، ليس فقط باضطهاد وقهر الشعبالفلسطيني، وإنما في تحدي القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الموقعة،الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي التخلي عن المعايير المزدوجة والوقوف عند واجباته الدولية والاخلاقيةتجاه وضع حد لسياسة الافلات من العقاب التي تتحصن بها إسرائيل،ورفع الظلم التاريخي المستمر على الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له.

أصحاب المعالي ،
الأخوات والأخوة،،

أؤكد لكم من منبر التعاون العربي الياباني، بأنه وعلى الرغم مما يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري، إلا أنه سيبقى صامداً في أرض وطنه، متمسكاً بكامل حقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، رافضاً لأي صيغة من صيغ الاستسلام للاحتلال، ماضٍ في مواصلة كفاحه على كافة المستويات بما فيها السياسية، فلا زالت التحركات السياسية والدبلوماسية والقانونية بقيادة سيادة الرئيس محمود عباس مستمرة وبشكل دؤوب، بالشراكة والتنسيق مع أشقاءنا العرب وأصدقاءنا في العالم، وذلك لحصد المزيد من الإنجازات على المستويات الدولية، والتي كان آخرها تقديم مرافعة دولة فلسطين لمحكمة العدل الدولية لاستصدار قرار بماهية الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته في الأرض الفلسطينية المحتلة، واسمحوا لي بهذه المناسبة، بتأكيد شكرنا وتقديرنا للدول الشقيقة والصديقة بما فيها اليابان والتي قدمت مرافعاتها المكتوبة وتساهم في عمل المحكمة .

كما ولا زلنا مستمرين بمواصلة الحراك في جميع الإتجاهات ليس فقط لفضح إنتهاكات الإحتلال وجرائم ميليشيات المستوطنين وعناصرهم ومنظماتهم الإرهابية المسلحة فحسب، وإنما أيضاً لتحقيق الحماية الدولية لشعبنا، ولحشد أوسع دعم دولي لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، ولحصد

المزيد من الإعترافات بدولة فلسطين. وبهذا السياق، ومن خلال الدورة الثالثة للحوار السياسي العربي الياباني، ندعو مرة أخرى حكومة اليابان الصديقة للاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس،تماشياً مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة، وهو حق تدعمه اليابان، وكفلته القرارات والمواثيق الدولية،والذي من شأنه أن يُعطي فرصة لإنقاذ السلام الذي يحتضر في ظل السياسات الإسرائيلية الاستعمارية، والانتهاكات المستمرة والممنهجة الرامية الى تقويض فرصة قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة. وبما يتواءم وتوجهات اليابان المبدئية القائمة على احترام الشرعية الدولية، وسعيها الدائم لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن السلام الحقيقي لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.

اسمحوا لي أيضا أن أجدد تقديرنا وامتناننا حكومةً وشعباً، للدور الريادي الذي تُمارسه الحكومة اليابانية، في دعمها الدائم والمستمر لبناء وتطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية، و المشاريع التنموية، والدعم عبر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كالأونروا، وبناء القدرات الفلسطينية البشرية من خلال مؤتمر دول شرق آسيا لدعم التنمية في فلسطين (السيباد)، كما ونَخُصُ بالذكر مبادرة السلام والازدهار اليابانية، ونثمن التطور الحاصل بمدينة أريحا الصناعية الزراعية التي تهدُف الى تعزيز وتمتين اقتصاد دولة فلسطين من خلال تطوير الصناعات الزراعية، وتشجيع الاستثمار والتجارة.

وفي الختام، لا يَسَعُني إلا أن أُكرر الشكر لكم وللقائمين على هذا الحوار لدعمكم المتواصل لقضيتنا العادلة، متمنين لاجتماعنا اليوم، النجاح والتوفيق، بما يعود بالخير والرفاه والاستقرار.